

السذج، او الخبثاء، الى تنفيذها، والتي ينبغي ان نكون لها بالمرصاد فلا ندعها تمر. وحتى تستقيم الامور، لا بد من القول بصريح العبارة اننا لسنا بحاجة الى ذلك النمط اللعين مما يسمى «وحدة وطنية» في العمل الفلسطيني، الذي يفترض فيه إقامة نظام معين لا يستطيع اتخاذ اي قرار ذي مغزى الا بموافقة كافة الاطراف المعنية، من اولها الى آخرها من ناحية، بينما تكفي معارضة اي طرف منها، مهما صغر شأنه، لشل اي قرار او عمل من ناحية ثانية. لقد قاسينا من مثل هذا النظام كثيرا في السابق، ولا ينبغي السماح بالعودة اليه. والحقيقة ان مثل هذا النظام، في ظروف النضال الفلسطيني، ليس الا ضربا من ضروب الوهم والخيال، الذي لا يمكن تحقيقه، وهو في جوهره ليس الا غطاءا لدكتاتورية الاقليات السياسية التي تتمسك بها لفرض رأيا والابقاء على كيانها بالاختباء خلف متطلبات «الوحدة الوطنية» المزعومة. ثم ان مثل هذا النظام، حيث يفترض ان الجميع «يوافق» على قرار واحد كان، ولا يزال قائما في الانظمة ذات الاسس الفاشية، يمينية كانت ام يسارية النزعة. اما الانظمة الاخرى، القائمة على الاسس الديمقراطية، بمفهومها البسيط، غير المزور يمينيا او يسارا، فتبتت في شؤونها، بصورة او باخرى، بهذا الاسلوب او ذلك، وفق رأي الاكثرية؛ وليست هنالك طريق اخرى. وهذا بالذات ما يحتاج اليه العمل الفلسطيني، وهو ما يلائم طبيعته؛ وما ينبغي فعله.

لا ثورة... ولا دولة

ان منظمة التحرير الفلسطينية، مع بداية العقد الثالث من نشاطها، بحاجة الى عملية اعادة تنظيم واصلاح شبه شاملة، تطال كافة اسسها واجهزتها ومؤسساتها، وبصورة نستطيع معها التعامل بكفاءة مع المعطيات المستجدة والتحديات المتوقعة، وهي عديدة. ان هذه المنظمة لا تستطيع ان تتصرف، بعد الآن، فقط من خلال نفسية ما يسمى «ثورة»، المرفقة بذلك النوع من الفوضى والانفلاش والسبحانية التي ميزت النشاط الفلسطيني عامة خلال فترة غير قصيرة، لانها لم تعد كذلك فقط. كما انها لا تستطيع ان تتصرف كدولة، لانها لم تصبح كذلك. وبالتالي ينبغي ان تتم عملية الاصلاح من خلال مراعاة المنطقين سوية، منطق الثورة ومنطق الدولة، او ان شئت، اللا - ثورة واللا - دولة، اذ يبدو هذا اقرب الى الواقع، وان بدا ذلك صعبا. هذا ببساطة هو الواقع في نهاية الامر، وعليه فقط يمكن البناء، ومنه فقط يمكن الانطلاق.

اما اولى النواحي التي تحتاج للاصلاح فهي ليست اكثر ولا اقل من اسس النظام السياسي الفلسطيني نفسه، الذي نشأ وتبلور مع منظمة التحرير الفلسطينية، وفي داخلها وعلى جوانبها. والواقع انه في هذا المجال بالذات، ونظرا للظروف الموضوعية السائدة في معظم اماكن تجمعات الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل او خارجه، لا يمكن فعل الكثير. ففي حالة انعدام الامكانية لاجراء انتخابات عامة بين كافة التجمعات الرئيسية للشعب الفلسطيني، ليس هنالك من وسيلة لاستمرار ضمان تمثيل الفلسطينيين في المؤسسات التي ترعى شؤونهم غير الوسيلة الحالية، مع ادخال تحسينات عليها لا اكثر. اي ان المجلس الوطني الفلسطيني، باعتباره الهيئة العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية، سيبقى مشكلا، كما هو حاليا، من ممثلي المنظمات الفدائية والتنظيمات الشعبية وبعض التجمعات الفلسطينية هنا وهناك والمستقلين ذوي الكفاءات وما شابه. غير انه لا بد من اعادة النظر في اسس تشكيل هذا البناء وجعله قاصرا على الفلسطينيين